أبو الأعلى المودودي

موجز حياة أبي الأعلى المودودي ([1]):

ولد أبو الأعلى المودودي ([2]) في 25 أيلول 1903 بمدينة (أدرتك آباد) بولاية حيدر آباد في بيت من بيوت الأسر المودودية نسبة إلى الشيخ قطب الدين مودود چشتي مؤسس الطريقة الجشتية في القارة الهندية المتوفي عام 527 هـ.

بدأ نشاطه الصحفي عام 1920 م فتولى منصب رئاسة التحرير في بعض كبريات جرايد البلاد كجريدة التاج في جبل بور، وجريدة مسلم، وجريدة الجمعية بدلهي وألف في تلك الفترة رسالة الجهاد في سبيل الله رداً على تصريح لغاندي بأن الإسلام لم ينتشر إلا بقوة السيف.

ثم أصدر مجلة ترجمان القرآن الشهرية سنة 1933، ثم أسس الجماعة الإسلامية عام 1941 م أثر يأسه من الأعمال الإسلامية القائمة آنذاك ورجالتها فاجتمع عليه في البداية 75 شخصاً، هاجر إلى لاهور عند تقسيم الهند.

سجن أبو الأعلى في تشرين الأول 1948 م ثم خرج في أيار 1950 م ذم دخله ثانية. في آذار سنة 1953 م وأصدرت المحكمة العسكرية قرارها بإعدامه الذي غيرته فيما بعد إلى السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة بتهمة تأليفه المسألة القاديانية إلا أنه أطلق سراحه فيما بعد سنة 1955 م ثم دخلته ثالثة في كانون الثاني سنة 1964 م ثم برأته محكمة الإستئناف من التهم الموجهة إليه في أيلول من العام نفسه.

استمر أبو الأعلى يؤلف ويحاضر ويقود جماعته إلى أن أقعده المرض فتولى قيادة الجماعة نائبه طفيل محمد منذ فترة بسيطة.

* * *

([1]) مقتطفات من كتاب (نحو ثورة إسلامية) ص 167 – 171.

([2]) ليس من شك بأن أبا الأعلى من أنضج المفكرين الإسلاميين المعاصرين، إن لم يكن أنضجهم، ومن هنا جاء الجانب الإسلامي في بناء الجماعة الإسلامية صحيحاً وبخاصة جانب العقيدة، ولا يعني تقويمنا هذا تقليلاً من قدر جهود أبي الأعلى التي بذلها للعمل الإسلامي والتي نسأل الله أن يجزيه فيها عنا خير الجزاء، بل على العكس استكمالاً وإتماماً لما بدأ.

يمكـن تقسـيم عمـل أبـي الأعلـى المـودودي قبـل انفصـال باكستان عن الهند إلى مرحلتين :

الأولى : تمتد من 1933 – 1941 :

وهي مرحلة مخاض فكري سوأ في الرد على أعداء الإسلام أم في عرضه للإسلام.

الثانية : تمتد من عام 1941 م – 1971 م.

وهل مرحلة بلورة نواة الجماعة الإسلامية وتربيتها.

فأنشأ أبو الأعلى لهذا الغرض مقراً سماه (دار الإسلام) يلتقـي فيه أعضاء الجماعة بعيدين عن تأثير المجتمع، وأمكن أن يجمـع فـي هذا الفترة ما يقرب من 625 عضواً. ([3])

لكن العمل الحقيقي لأبي الأعلـى المـودودي بـدأ بعـد انفصـال باكستان عن الهنـد، وحـتى تسـتطيع أن تقـوّم عملـه لا بـد مـن فهـم الأرض التي تحرك العمل فوقها.

فسنحاول إذن أن نحـدد الفكـرة الـتي قـامت باكسـتان عليهـا، ونظامها الذي سارت عليه والفئة التي قادتها، كما سنحاول أن نفهـم موقف أبي الأعلى وبالتالي الجماعة الإسلامية من كل هذه القضايا.

([3]) من أجل المزيد من التفاصيل عن هذه المرحلة انظر (نحو ثورة إسلامية) فصل عـرض موجز للحركة الإسلامية في باكستان من إعداد خليل الحامدي ص 113

باكستان : الفكرة، النظام، والقيادة

أولا : الفكرة :

قاد حزب المؤتمر الوطني الهندي الحركة السياسية في الهند بعد الحرب العالمية الأولى، وكان يضم المسلمين والهنود، ولكنه أخذ يميل إلى العصبية الهندوكية في العشرينات، ويجحف بحق المسلمين الأساسي ويعرض عن مطالبهم وبخاصة بعد عام 1929 م، وقام غاندي بحركة عنيفة للقضاء على اللغة الأردية ([4]) وهاج المسلمون إزاء هذه التصرفات، واستقال كثير من رجلاتهم من المؤتمر الوطني الهندي، وكانت جمعية (الرابطة الإسلامية) هي التي حملت لواء الدفاع عن مطالب المسلمين بقيادة محمد علي جناح الذي انتخبته رئيساً لها عام 1936 م.

دعت الرابطة المسلمة إلى فكرة القومية المسلمة المتطرفة مناقضة للقومية الهندوكية، وقد جنحت إلى التمسك بكل ما وجدت عليه آباءها من الثقافة والاعتزاز بمآثرهم، ثم انتقلت إلى تمجيد ما جاء به أسلافها من مختلف الأعمال ولو كانت منكرة بعيدة عن محجة الشريعة البيضاء ناكبة عن السنة ([5]).

وقد انفجر بركان الصراع بين المسلمين والهنود عام 1937 م حينما انتقل جزء من الحكم في المقاطعات إلى الأهالي ([6]) وانكشفت حينئذ عورات الهنوج الوطنيين وظهرت نياتهم الخبيثة، وقد قادت الرابطة المسلمة صراع المسلمين مع الهنود. وكانت ترى أن المسلمين أمة مستقلة بأنفسهم لا يجمعهم مع الهنود ما يعد من مقومات القومية ومشخصاتها ([7]) لذلك دعت إلى إقامة دولة منفصلة خاصة بهذه القومية المسلمة.

المهم أن المسلمين وقعوا بين نارين : نار الوطنية المشتركة والقومية الهندية ونار القومية المسلمة والإسلام الجغرافي ([8]).

حمل أبو الأعلى في البداية على فكرة المؤتمر الوطني الهندي وهاجم مواقفه وبين بُعد فكرته عن الإسلام، ووضح تقصير المسلمين في القيام بواجبهم نحو دعوتهم بين الهنود، ثم لما برز الإتحاد القومي البعيد عن الإسلام والمخالف له عند الرابطة المسلمة، وظهر افتتانها بالغرب وحضارته، تصدى لها أبو الأعلى وندد بالقومية وفنّد مزاعم المتفرنجين ([9]).

([4]) مسعود الندوي معتمد دار العروبة للجماعة الإسلامية، تاريخ الدعوة الإسلامية في الهند ص 248.
([5]) المرجع السابق ص 252.
([6]) المرجع السابق ص 282.
([7]) المرجع السابق ص 257.
([8]) المرجع السابق ص 261.
([9]) المرجع السابق ملخص الصفحات 282 – 285.

وقد جمع أبو الأعلى المودودي هذه السلسلة من المقالات في كتاب تحت عنوان (المسلمون ومعضلات السياسة الحاضرة) طبعت ووزعت منه عشرات الألوف من النسخ.

ولم يكتف أبو الأعلى في هذه المرحلة في تفنيد الفكرة القومية التي كان يقترح أن تقوم عليها دولة المسلمين بل بيّن الصورة الطبيعية لقيام الدولة الإسلامية وبأنه ليس لعنصر القومية حظ في إيجادها وتركيبها إنما هي دولة فكرية مؤسسة على مبادئ وغايات معينة ([10]).

وأوضح خطأ الطريق الذي تتبعه الرابطة في ذلك الوقت لإقامة دولة إسلامية : من جمع كل رطب ويابس من عناصر الأمة على رصيف واحد، ثم تأخذ تنفخ في تلك العناصر الصالحة والفاسدة روح القومية ([11]).

ثم بيّن استغلال هؤلاء المسلمين القوميين للمصطلحات الشرعية من : جماعة وملة وأمير وطاعة وأنهم فهموا منها ما يريدونه من معاني وفق دينهم الجديد (دين القومية) ([12]).

ثم يحسم الموضوع بشكل صريح ويقرر عدم صلاح برنامج العمل الذي تنفذه الرابطة للوصول إلى الدولة الإسلامية، بل على العكس إن الرابطة وبرنامجها معول هدم في إقامة الدولة الإسلامية لأن الدولة التي تقوم على الإسلام لا تنظر إلى القوميات والعشائر أو القبائل وإنما تنظر إلى الإنسان بعين الإنسانية وتعرض على الناس كافة مبادئ وغايات مبينة واضحة. ([13])

ثم يوضح عدم صلاح رجالات هذه الدول بكل أصنافهم : من قضاة وشرطة وقواد ووزراء... الخ للدولة الإسلامية المقترحة وذلك لإختلاف تفكيرهم وخلقهم وسلوكهم عما يريده الإسلام ([14]).

* * *

وبيّن حاجة الدولة الإسلامية إلى رجال ذوي صلاح يتقون الله في السر والعلن ([15]). ويرد على الفكرة القائلة بتأسيس دولة قومية للمسلمين غير مستندة على الشريعة الإسلامية في المرحلة الأولى ثم تحويلها إلى دولة إسلامية بوسائل التربية والتعليم، بأن شهادات التاريخ والسياسة وعلوم العمران تفند مثل هذه المزاعم وتعدها من المستحيلات.

* * *

---

[10] أبو الأعلى المودودي نظرية الإسلام وهديه، سالة منهاج الانقلاب الإسلامي ص 71.
[11] المرجع الشابق ص 74.
[12] المرجع السابق ص 75.
[13] المرجع السابق ص 76.
[14] المرجع السابق ص 80.
[15] المرجع السابق ص 90.

الخلاصة :

رفض أبو الأعلى الفكرة القومية التي تبنتها الرابطة واعتبر السبيل القومي لإقامة دولة إسلامية غير صحيح.

لكن الواقع الذي حدث أن باكستان قامت عام 1947 م على أساس قومي ونتيجة صراع مع القومية الهندية.

ثانياً : النظام :

كان واضحا أن الرابطة كانت تسعى إلى إقامة نظام ديمقراطي في دولة المسلمين المقبلة، وكان الشائع آنذاك أن الإسلام نظام ديمقراطي، فناقش أبو الأعلى هه الفكرة مستقلة محللاً طبيعة النظام أولا فقال ([16]).

(فإن الديمقراطية عبارة عن منهاج للحكم تكون السلطة فيه للشعب جميعاً فلا تُغيّر فيه القوانين ولا تبدل إلا برأي الجمهور ولا تسن إلاّ حسب ما توحي إليه عقولهم، فلا تغيّر فيه من القانون إلاّ ما ارتضته أنفسهم وكل ما لم تسوغه عقولهم يضرب به عرض الحائط ويخرج من الدستور إخراجاً.

هذه خصائص الديمرقاطية وأنت ترى أنها ليست من الإسلام في شيء فلا يصح إطلاق كلمة الديمقراطية على نظام الدولة الإسلامية ثم يناقش أبو الأعلى دعوى سيادة الشعب في النظام الديمقراطي ويبين زيفها ويقرر أن النظام الديمقراطي – في حقيقة الأمر – مستغل لصالح فئة من الناس فيقول : ([17]) –

* * *

(وهذه لديمقراطية المموهة التي يتشدقون بها، وبأن فيها حاكمية أو سيادة، إذا سيرت غورها وأمعنت النظر في دخائلها علمت أن الذين تكون فيهم لا يَسنُ كلهم القوانين ولا ينفذونها جميعاً بل يضطرون إلى تفويض سلطاتهم إلى رجال يختارونهم من بينهم يشرعون قوانين وينفذونها ولأجل هذا الغرض يضعون نظاما للانتخاب خاصاً، ولا ينجح فيه إلاّ من يغري الناس ويستولي على عقولهم وألبابهم بماله وعقله وعلمه ودهائه ودعايته الكاذبة ثم ينفذون ذلك القانون الجائر على العامة بتلك القوة نفسها التي خولتهم إياها العامة، ثم يصبح هؤلاء الناجحون بأصوات العامة آلهة لهم يشرعون ما يشاءون من القوانين لا للمصلحة العامة بل لمنافعهم الشخصية ومصالح طبقاتهم المخصوصة التي ينتمون إليها، فهذا هو الداء العضال الذي أصاب أمريكا وانجلترا وسائر البلاد التي تدعي أنها جنة الديمقراطية ومأوى لها).

* * *

---

[16] أبو الأعلى المودودي نظرية الإسلامي وهديه في السياسة والقانون والدستور، نظرية الإسلام السياسية ص 33.

[17] المرجع السابق ص 37.

ثم يمحص الدعوة القائلة بأن القوانين التي تشرع إنما تشرع برضى العامة فيرد على ذلك بأن العامة لا يعرفون مصالحهم، وبأن البشر مبنيون على ضعف فطري يجعلهم ينساقون وراء عواطفهم وشهواتهم، ولا يلتزمون العدل في أحكامهم،\ويعطي مثالاً على ذلك تجربة منع الخمور الذي أقرته المؤسسات الأمريكية في البداية نتيجة قناعات عقلية وعلمية بضرر الخمر على المواطن الأمريكي، ثم عادت وتراجعت عنه ليس لتغير القناعات العلمية والعقلية إنما من أجل إرضاء شهوة المواطن الأمريكي فحسب ([18]).

* * *

وينتقد المودودي في كتاب آخر له بشرعية اتخاذ لقرار في النظام الديمقراطي ويبين إرتكازه على الأهواء والشهوات فيقول : ([19]).

(فقوانين البلاد وأنظمتها ومبادئها في الأخلاق والمدنية أو الاجتماع أو السياسة تأخذ صفة الحق وتصير صحيحة ما دامت تؤيد رغبات أكثرية الأمة وتأخذ صفة الباطل وتصير خطأ ما دامت تجافي هذه الرغبات التي تتبع أهواء النفوس وتميل معها، ولهذه الأكثرية أن تسن من القوانين ما تشاء وتلغي ما تشاء) ويصوغ المعنى السابق بقالب شرعي إسلامي فيقول ([20]).

(لقد قلت – أيضاً – إن مفهوم الديمقراطية في المدينة الحديثة هو حاكمية الجماهير أي أن يكون أفراد قطر من الأقطار أحراراً فيما يتعلق بتحقيق مصالحهم الجماعية وأن يكون قانون هذا القطر تابعاً لأهوائهم) ويحدد الفرق بين الإسلام والديمقراطية الغربية فيقول : ([21])

(إنما تختلف ديمقراطيتنا الإسلامية العريقة عن الديمقراطية الإسلامية الناشئة أن الأخيرة تتبنى مبدأ سيادة الجماهير المطلقة من كل قيد سوى ما تصنعه الجماهير لأنفسها، ونحن نعتبر هذا المبدأ باطلاً في حقيقته يجر إلى العواقب الوخيمة الهدامة لأن الذي عليه واقع الأمر في هذا الكون هو أن حق السيادة لله وحده الذي خلق البشر).

* * *

الخلاصة :

يرى أبو الأعلى أن الحاكمية في النظام الديمقراطي للجماهير، وأن حقيقته تنفيذ أهواء الناس ورغباتهم وجوهره سيطرة حفنة من الناس على الآخرين، في حين أن الحاكمية في النظام

---

[18] المرجع السابق ص 38 – 39.
[19] الإسلام والمدنية الحديثة ص 19.
[20] المرجع السابق ص 31.
[21] المرجع السابق ص 42.

الإسلامي لله، وحقيقته تنفيذ شرع الله وجوهرة سيطرة عبيد الله الموحدين.

الخلاصة إذن :

تعارض أو مخالفة النظام الديمقراطي مع نظام الحكم الإسلامي.

ثالثاً : - القيادة :

تحدث أبو الأعلى المودودي عن عدم صلاح رجال الدولة اللادينية لقيادة الدولة الدينية فقال ([22]) :

(والبنيان الذي يقوم على أساس هذه النظرية (يقصد الدولة الفكرية الدينية) يختلف عن الدول اللادينية اختلافاً كلياً في بنيته وطبيعته وهيئته التركيبية والدولة التي تقوم على أساسها تحتاج في تأسيس بنيانها وإدارة شئونها إلى عقلية مخصوصة وخلق مخصوص وسيرة مخصوصة، فجنودها وشرطتها ومحاكمها وضرابها وخطتها الإدراية وسياستها الخارجية وقوانينها للسلم والحرب كلها تختلف اختلافا كلياً عن أمثالها في البلاد اللادينية، فقضاة هذه الدول ورؤساء محاكمها ليسوا بأهل لأن يناط بهم أي عمل مهما كان حقيراً – في محاكم الدولة الإسلامية وكذلك رؤساء الشرطة في تلك الدول لا يستحقون أن يفوض إليهم في الدولة الإسلامي حتى ولا وظيفة شرطي من عامة الشرطة وقواد العساكر وأمراء الجنود فيها لا يمكنهم أن يتجندوا في الجيش الإسلامي، وأما وزراء خارجية تلك الدول اللادينية فلا عجب إذا سيقوا في الدولة الإسلامية إلى السجن عقابا لهم على ما اقترفوه من الكذب وما ابتكروه من أساليب المكر والخديعة فضلاً عن أن يتولوا منصباً من مناصب المسؤولية فيها).

ثم يخلص إلى النتيجة التالية.

(وبالجملة فإن كل من أعد لإدارة الدولة اللادينية ورُبي تربية خلقية وفكرية ملائمة لطبيعتها لا يصلح لشيء من أمور الدولة الإسلامية).

وقد فصل مسعود الندوي ([23]) الحديث عن قيادة الرابطة ففصل نشأة زعيمها محمد علي جناح وقرر أنه اسماعيلي المولد افرنجي النشأة فقال ([24]) :

فقد نشأ نشأة افرنجية خالصة بين طائفة من الاسماعيلية التي لا صلة لها بجمهور المسلمين ولا تجميع بينهما وبين جمهرة

([22]) أبو الأعلى المودودي نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور ص 79.

([23]) احتل مسعود الندوي منصب معتمد (دار العروبة للدعوة الإسلامية) وهي الدار المختصة من قبل الجماعة الإسلامية بالترجمة من وإلى العربية، لذلك فإن وجهات نظره إن لم تكن ممثلة لرأي الجماعة بشكل تام فهي تعبر عنها بوجه من الوجوه.

([24]) مسعود الندوي (تاريخ الدعوة الإسلامية في الهند) ص 251.

مسلمي الهند رابطة غير اسم الإسلام الذي يتبرك به الجميع ولا يعرفون ما يدعو إليه من عقيدة صافية نقية ونظام للحياة شامل.

ووصف جهله بالإسلام فقال ([25]) :

(ومن سوء الحظ أن القائد محمد علي جناح على تضلعه من الدستور والقانون العصريين وعلو كعبه في دبلوماسية الغربية وخدمته في السياستين الهندية والإنجليزية ما كان له سابق عهد بمعرفة الإسلام وحقيقته ومزاياه ولم يكن له علم بما فيه من نظم للحياة شاملة وبركات للبشر عميقة جامعة).

ويبين تأثير قيادة الرابطة في النهج الغربي للعمل وابتعادها عن الإسلام فيقول ([26]) :

(فكل ما قام به القائد محمد علي جناح وأتباعه المتحمسون في سبيل تأييد قضيتهم وتقوية مطالبهم من الحركات والمظاهرات وما أقاموه من الحفلات والمؤتمرات، جاءت على غرار الجمعيات السياسية العصرية منتهجة خطتها، مقتفية أثرها لا تجد عليها مسحة من الدين أو الطابع الخلقي الإسلامي الذي يميزها عن غيرها من خصلات غير المسلمين).

ويصف ثقافة رجال الرابطة في مرحلة ما قبل الاستقلال وأنها مستقاة من الثقافة الغربية فيقول ([27]) : (وكذلك الذين لبوا دعوته " أي محمد علي جناح " وانضوُوا تحت لوائه وتتبعوا معالمه في مقاومة المؤتمر الهندي الوطني ومحاربة خطته الهوجاء، كانوا من الذين غدوا بلبان الثقافة الغربية وتخرجوا من الكليات العصرية ونشأوا نشأة بعيدة عن مراكز العلم والدين).

ويصف أخلاقهم بما فيها من بعد عن الصلاة وارتكاب للمنكر فيقول ([28]) :

(وكذلك الذين القيت إليهم مقاليد الزعامة في طول اللابد وعرضها وتولوا الدفاع عن حقوق المسلمين في الأقاليم والقرى كانوا على غرار سادتهم وكبرائهم في البعد عن الدين وتعاطي المنكر وارتكاب الفحشاء.

* * *

وكذلك نرى حفلاتهم ومؤتمراتهم مكتظة بالنساء السافرات المتبرجات يتقدمن الرجال ويشاركنهم في عالم لم يخلقهن الله لأجله، أما الذين يحافظون على الصلوات منهم ويؤدون الواجبات الشرعية فعددهم نزر قليل جداً).

---

[25] المرجع السابق ص 251.
[26] المرجع السابق ص 251.
[27] المرجع السابق ص 251.
[28] المرجع السابق ص 252.

ثم يبين تقديس عموم أفراد الرابطة لمحمدعلي والزعماء البارزين الآخرين واختلاقهم الأعذار الواهية والتبريرات السخيفة لتصرفاتهم المنكرة فيقول ([29]) :

(وأدهى من ذلك وأمر أن عامة أتباع القائد محمد علي جناح وجمهرة المنطوين تحت لوائه جعلوا يقدسون أعماله وأعمال زملائه من كبار الرابطة المسلمة، ويختلقون أعذاراً واهية وحيلاً سخيفة لما يقترفونه من المنكرات من عدم المحافظة على الصلوات وتعاطي الخمر وتشجيع النساء والتبرج مما يضيق سرده نطاق المقام).

ويبين احتواء الرابطة المسلمة لخليط من أذناب الاستعمار والشيوعية ودعاة القومية... الخ. فيقول ([30]) :

(وكان من نتائجها أن انضوى تحت لواء الرابطة كا غث وسمين من أذناب الاستعمار وأعوان الشيوعية وأنصار الكماليين ودعاة القومية المتطرفة، والوطنية الجغرافية والإسلام الجغرافي ممن اتسم بسمة المسلمين وتسمى بأسمائهم).

* * *

ويتحدث عن ثمرة هذا الخليط بعد الإستقلال وبخاصة في مجال الشباب حيث نمت نزعة التفرنج والإلحاد والزندقة فيقول ([31]) :

(وقد شاهدنا هذه الكتلة المتجمعة من شتى العناصر والأهواء وقد تفرقت شيعاً بعد الاستقلال ولم يبق منها جامع فكري، فمنهم من يدعو إلى الشيوعية علناً ومنهم من يدعو برعاية لإسلام من فوق المنابر وفي جلسات البرلمان وإذا خلا إلى أصدقائه وخلانه تعاطى المنكر في الخلوة والنادي واقترف من المآثم والمخزيات ما يمجه السمع ويأباه الذوق والشريعة والدين.

ومن سيئات هذه القومية المسلمة: (الإسلام الجغرافي) حسب المصطلح الشائع في البلدان العربية أنه نجحت بين الشبيبة المنضوية تحت لواء الرابطة المسلمة نزعة الكمالية، نزعة التفرنج والإلحاد والزندقة.

* * *

والذي غذى هذه النزعة الخبيثة وروادها هو اتفاق زعماء الرابطة المسلمة واتحاد كلمة الصحف المنتسبة إليهم على الطعن في العلماء والزراية على حملة الدين والسخرية من شعائر الإسلام وعدم الإكتراث لأوامر الشرع ونواهيه ولا تزال هذه النزعة باقية آثارها في شرذمة قليلة من الشبان).

---

[29] المرجع السابق ص 252.
[30] المرجع السابق ص 253.
[31] المرجع السابق ص 255.

ويصف سلوك أعضاء الرابطة بعد الاستقلال : من إنغماس في اللهو والملذاتو وإنشغالهم عن مأساة شعبهم بهذا اللهو فيقول : ([32]).

(أعضاء الرابطة المسلمة الذين تولوا زمام الأمر في المملكة الجديدة فقد الهتهم عن التفكير في مصير شعبهم واتباعهم الحفلات والمرجانات التي كانت تقام وتقعد في العاصمة – كراتشي – فرحاً بالاستقلال وسروراً بتسلم مقاليد الحكم.

* * *

فقد كان القوم منغمسين في تعاطي كؤوس الخمر والتسابق إلى دور الملاهي حينما كانت الحرمات تنتهك في مدن شرقي بنجاب) وقراها والمساجد تهدم والمصاحف تحرق وتداس بالأقدام وجموع محتشدة من اللاجئين إلى باكستان ينزل عليهم في طريقهم من أنواع الآلام والشدائد ما تقشعر له الأبدان).

ويتحدث عن سلوكهم أثناء حدوث الإستقلال وتخليهم عن رعيتهم وجبنهم في مواجهة الأحداث :-

فيقول : ([33]) (أما هندستان فلا تسل عن حال المسلمين فيها وتعرضهم للأخطار ومصابهم في دينهم وعلومهم ومدارسهم وآدابهم ومثلهم كمثل الأيتام على مأدبة اللئام لا يشفق عليهم ولا يواسيهم أحد، أما الذين كانوا زعمائهم المسيطرون على شؤونهم الجليلة والحقيرة، فقد هربوا منها خوفاً على حالهم ونفوذهم والتجأوا إلى باكستان ليتمتعوا هناك بمناصب الحكم وينعموا بمقاعد في المجالس التشريعية. ويحظوا بإحدى السفارات في العواصم الأوربية وقد بلغ بهم الجبن وخور العزيمة أن رئيس الرابطة المسلمة خليفة الزمان أيضاً لم يتجرأ على الإقامة في البلاد الهندية أثناء التقسيم ومجابهة الأخطار وممقاساة الشدئد مع أتباعه هناك، فقد تنصل منها بعد التقسيم بقليل وأصبح يجول في كراتشي ويصول تاركاً أتباعه وزملاءه ومن اتخذوه زعيماً لهم عرضة للأخطار وعرضاً لسهام الهنادك وطغيانهم. وأيم الحق إنه لولا فرار زعماء الرابطة من الهند وتركهم حبل الأمة على غاربها وحرصهم على أغراضهم الذاتية ومنافعهم الشخصية لما آلت حال المسلمين في الهند إلى ما آلت إليه بعد فرار زعمائهم وتسللهم إلى باكستان، فإن الأمة التي كانت تحارب الهنادك وتقاومهم بزعاةم هؤلاء القوم وتحت لوائهم قد وجدت نفسها في طرفة عين تحت نير الهنادك كقطيع من الغنم لا راعي لها يعبث بها الذئب الوثني كيفما يشاء، وما ظنك بالشعب والأمة حينما لا تجد في مثل تلك الأحوال الخطرة من ينصح لهم ويرشدهم إلى مواطن العز ويبصرهم بمواقف الحركة والدفاع في هذه لاأحوال المتبدلة).

* * *

---

[32] () المرجع السابق ص 296.
[33] () المرجع السابق ص 296.

ثم يتحدث عن تنكر زعماء الرابطة الإسلامية بعد تسلمهم لمقاليد الحكم في باكستان فيقول ([34]) :

(وذلك أن زعماء الرابطة الإسلامية الذين كان بيدهم زعامة البلاد، كانوا ينادون في كل ناد ومجلس ويجاهرون في كل حفلة وتجمع أنهم لا يريدون بهذه الحركة والمطالبة بالاستقلالوتقسيم البلاد إلاّ أن يؤسسوا مملة إسلامية مستندة إلى الشريعة الإلهية مستمدة قوانينها ومناهجها من معين الكتاب والسنة.

* * *

لكنها لمّا تبوأوا مناصب الحكم في المملكة الجديدة واستقلوا بالاً في هذه القطعة من البلاد تنكروا للدين الحنيف وجعلوا يحتالون ويمكرون وأخذوا يماطلون ويراوغون وكلما قيل لهم في ذلك قالوا : (ها هي مملكة حديثة لا تقتلوها في مهدها بمجاهرتها بإسلامها فإن هذه الكلمة " الإسلام " تجعل من الجيران أعداء ومن أمم العالم القوية خصوصا أعداء، وكلما أردنا أن نفهمهم أن هذه الظنون والأوهام تنم عن مرض في صدور قائليها وضعف في عقائدهم وعدمتثبهم من الإيمان بالله ورسوله لووا رؤوسهم وأصروا على مزاعمهم الباطلة واستكبروا استكبارا).

* * *

<u>الخلاصة :</u>

إن الرابطة المسلمة مكا وصفها الندوي وعلى رأسها محمد علي جناح ذات ثقافة غربية جاهلة بالإسلام، تتاجر بكلمة الإسلام، تسلك سلوكاً بعيداً عن الإسلام وإن لم يكن مخالفاً تخاذلت أثناء الصراع مع الهنادك فترة إنقسام الهند انغمست في اللهو والرذائل بعد الاستقلال.

الفكرة القومية التي فندها أبو الأعلى المودودي واعتبرها منافية للإسلام والنظام الديمقراطي الذي حاربه واعتبره مخالفاً للإسلام أيضاً.

والرابطة المسلمة التي أدان بتفكيرها ونهجها ورجالها.

كل هذه الأمور مجتمعة كونت باكستان.

الفكرة القومية والنظام الديمقراطي كوّنا باكستان.

والرابطة المسلمة قادتها.

فكيف نهج أبو الأعلى والجماعة الإسلامية لتغيير هذا الوضع؟؟؟

---

[34] () المرجع السابق ص 202.

* * *

منهج التغيير عند الجماعة الإسلامية

قامت الجماعة الإسلامية بنوعين من الممارسات لتغير واقع باكستان :

الأول : على مستوى السلطة.

الثاني : على مستوى المجتمع.

أولاً : الممارسات على مستوى السلطة :

وانطوت تحت هذا العنوان الكبير عدة جزئيات سعت الجماعة إلى تحقيقها هي :

تدوين دستور إسلامي، وإصدار قوانين إسلامية، ونسخ التشريعات المخالفة الخ... وقد جسدت مطالبها في مبادئ نشرتها في طول البلاد وعرضها وعممتها بواسطة الصحف وتحدثت عنها في المساجد والحفلات وطبعتها على الظروف والبطاقات وعلقتها على اللافتات ورفعتها في عرائض إلى السلطة.

هذه المبادئ هي : ([35])

(ولما كانت الأغلبية العظمى من سكان باكستان تؤمن بمبادئ الإسلام وأن المسلمينم ما قاموا بما قاموا به من تضحيات وجهود بالغة إلاّ ليتسنى لهم تسيير حياتهم وشؤونهم وفق تلك المبادئ السامية أما الآن بعد ما تم تأسيس باكستان يطالب كل مسلم باكستان المجلس التأسيس أن يعلن :

- أن الحاكمية في باكستان مختصة لله العلي الأحد وما لحكومة باسكتان من الأمر من شيء سوى أن تتبع وتنجز مرضاة مالكها في أرضه.

- وأن الشريعة الإسلامية هي القانون الأساسي لباكستان.

([35]) تاريخ الدعوة الإسلامية في الهند لمسعود الندوي ص 305.

وأن القـوانين النافـذة فـي البلاد مـا يعـارض فيهـا الشـريعة الإسلامية يلغي ويبطل وأنه لا ينفذ بعد ذلك قانون يخالف الشريعة.

وأن حكومة باكسـتان لا تتصـرف فـي الأمـر إلا ضـمن الحـدود التي رسمتها الشريعة.

وقد تجاهل القائمون بالأمر الموضوع في البداية لكنهم رضخوا بعد ذلك ووافق المجلس التأسيسي في 12 مـن آذار / 1949 علـى قـرار قريـب مـن مطـالب الجماعـة الإسـلامية أصـبح يعـرف بقـرار المبادئ جاء فيه ([36]).

(ولما كـان الأمـر والحكـم فـي هـذا الكـون للـه وحـده وكـانت السلطات التي منحها الله مملكـة باكسـتان بواسـطة شـعبها وديعـة مقدسة لتزاولها ضمن الحدود التي رسمها الله يقـرر هـذا المجلـس التأسيسي بصيغته ممثلاً للشعب الباكسـتاني فـي أن يضـع لمملكـة باكستان المستقلة ذات السيادة الكاملة ,

أ- دسـتوراً تمـارس بـه المملكـة وظيفتهـا وتتمتـع بالسـلطات المخولة بواسطة نواب الشعب المنتخبين.

ب- دستوراً يكون العمل به وفق مبادئ الديمقراطيـة الكاملـة والحرية والمساواة والتسامح والعدالـة الاجتماعيـة كمـا جـاءت فـي تعاليم الإسلام.

جـ- دسـتوراً يؤهـل فيـه المسـلمون لتنظيـم حيـاتهم الفرديـة والجماعية حسب تعاليم الإسلام ومقتضياته التي وردت فـي الكتـاب والسنة.

ثم نشط أبو الأعلى في الاتجاه نفسه – اتجـاه إقـرار الحاكميـة لله – فألقى محاضرتين حول القانون الإسلامي وتنفيذه ([37]).

تحدث في المحاضرة الأولى التي ألقاها في 6 / 1 / 1948 عن صلة القانون بنظام الحياة وعن التصور الأساسـي للحـق أو عـن حقيقة المجتمع الإسلامي وعن شـمول الشـريعة وإحاطتهـا لشـعب الحياة وعن استقلال القانون الإسلامي وصلاحه للرقي والنماء ثم رد في نهاية المحاضرة على الإعتراضات الـتي طرحتهـا بعـض الجهـات على تطبيق القانون.

منها :

رجعيتـه وهمجيتـه والخلافـات الكـثيرة المبثوثـة فيـه وقضـية الأقليات.

([36]) مسعود الندوي تاريخ الدعوة الإسلامية في الهند ص 305.

([37]) أبو الأعلى المودودي نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور ص (129 – 229).

ثم تحدث في المحاضرة الثانية التي ألقيت في 19 / 2 / 1948 عن كيفية تنفيذ القانون الإسلامب، فقرر عدم إمكانية التغيير الفوري للحياة الاجتماعية ولا بد من التدرج في تطبيق أحكام الشريعة وإجراء الانتخاب من أجل جلب رجال أكفاء لتسيير النظام الإسلامي ولابد من رسم نهج لإصلاح مختلف نواحي الحياة : التعليمية والاجتماعية والإدارية والمدنية... الخ. ثم تناول الخطوات الواجب انتهاجها من أجل إصلاح القانون تبدأ بإنشاء مجمع علمي لدراسة القانون وإصدار مجلة للأحكام وإصلاح التعليم في الكليات الحقوقية وتعديل نظام المحكمة وإلغاء رسومها.

ثم ألقى محاضرة أخرى في 24 / 11 / 1952 م عن تدوين الدستور الإسلامي ([38])، فتحدث عن مصادره وعن المشاكل التي تواجه تدوينه من غرابة المصطلحات وغرابة تراكيب الكتب الفقهية وفساد النظام التعليمي وادعاء الاجتهاد مع الجهل، ثم تحدث عن مسائل الدستور الأساسية، وهي لم ن الحكم؟ ما حدود تصرفات الدولة؟ ما الحدود التي تعمل مختلف سلطات الدولة الإسلامية في حيزها؟ ما الغاية التي تقوم لها الدولة؟كيف تؤلف الحكومة لتسيير نظان الدولة؟ ما الصفات التي يتحلى بها القائمون بأمر الحكومة ماذا يكون في الدستور من أسس المدنية؟ ما الحقوق الأساسية لأهاي الدولة؟

ثم تحدث عن قضية المرأة ومناصب الدولة في نظام الإسلام ([39])، ثم تحدث عن قضية متممة لقضية الدستور وهي : (حقوق أهل الذمة في الدولة الإسلامية) في مجلة ترجمان القرآن في شهر آب من اعم 1948 م ([40])، فتحدث عن أصناف الرعية، وعن الحقوق العامة لأهل الذمة وعن الحقوق الزائدة التي يجوز أن يخولها غير المسلمين.

وقد انعقد في الفترة ذاتها ا م ؤتمر ([41]) ف ي كراتش ي حضره علماء باكستان برئاسة سليمان الندوي في يناير 1951 للتشاور في المبادئ الأساسية للدولة الإسلامية، مهدت ل ه الجماعة الإسلامية، وحضره أبو الأعلى المودودي، وقد جاءت قراراته شبيهة بقرارات المبادئ التي سعت الجماعة الإسلامية إلى استذدار موافقة الجمعية التاسيسية عليها.

ب- خوض الانتخابات :

خاضت الجماعة الإسلامية كل الانتخابات التي أجرتها السلطة من أجل الحصول على أغلبية برلمانية، وقد عقدت التحالف مع أحاب وشخصيات باكستانية أثناء خوضها هذه الانتخابات.

ثانياً : الممارسات على مستوى المجتمع ([42]) :

([38]) أبو الأعلى المودودي (نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور ص 233 – 310.

([39]) المرجع السابق ص 216 – 225.

([40]) المرجع السابق ص 229.

([41]) المرجع السابق ص 229.

أدت الجماعة الإسلامية خـدمات مختلفـة للشـعب الباكسـتاني منها : -

أ- خدمات اجتماعية :

كـانت تقـوم بهـذه المهمـة شـعب الخـدمات الاجتماعيـة فـي الجماعة الإسلامية، فتجمع أموال الصدقات والتبرعـات مـن الأغنيـاء وجلود الأضاحي فـي أيـام التشـريق وتسـاعد بهـا الفقـراء واليتـامى والمنكوبين وغيرهم بهذه الأموال.

ب- خدمات عمالية :

يشرف على هذه الخدمات شـعبة الشـؤون العماليـة ومهمتهـا تنظيم العمـل والفرحيـن ومسـاعدتهم فـي حـل مشـاكلهم وإصـلاح العلاقة بين المستأجرين والأجراء وتسـوية الخلافـات الناشـئة بينهـم حسب أحكام الإسلام وتعاليمه، وهناك نحو ستين نقابـة تعمـل تحـت إشراف هذه الشعبة، وتهتم هذه الشـعبة أيضـاً بدراسـة التشـريعات العمالية المطبقة في العالم ومقارنتها مع أحكام الشريعة الإسـلامية وإبراز ما فيها من المزايا.

* * *

<u>جـ- خدمات تعليمية :</u>

يشرف على هذه الخدمات شعبة المدارس والمعاهد ومكافحة الأمية، فتحت أشراف هذه الشعبة عدة مدارس تدرس فيها المناهـج الحكومية بجانب المناهـج الدينيـة، وعـدة معاهـد دينيـة تـدرس فيهـا العلوم الإسلامية من التوحيـد والتفسـير والحـديث والفقـه والآداب، وكلية تجمع بين المناهج القديمة والحديثة وهناك مئات من المدارس في البلاد لا تشرف عليها الجماعة لكنها تستفيد من مناهـج الجماعـة ورجالتها ([43]).

* * *

<u>تقويم منهج التغيير عند الجماعة الإسلامية</u>

نلاحـظ مـن العـرض السـابق أن الجماعـة الإسـلامية ركـزت جهوده بعد قيان باكستان علـى الـدعوة إلـى الحكـم بمـا أنـزل اللـه فدعت إلى عدة مبادئ طرحتها على الناس هادفة إستصدار قرار بها من الجمعية التاسيسية وقد انفقت الجماعة جهـوداً كـثيرة ومتنوعـة

---

[42] من أجل تعريف مفصل عن نشاطات الجماعة الإسلامية انظر كتاب (نحو ثورة سلمية) فصل عرض موجز للحركة الإسلامية في باكستان، دونه خليل لبحامدي معتمـد دار العروبـة في الجماعة الإسلامية ص 108 وما بعدها.

[43] هناك مخطط من الجماعة الإسلامية لتوسيعع هذه الخدمات أو استحداث خدمات فـي مجالات جديدة كالصحة – انظر تفصيلات هذه المشاريع في المرجع السـابق ص 121 ومـا بعدها.

في هـذا السـبيل حـتى كـانت النتيجـة أن حققـت هـدفها فـي إقـرار الجمعية لما سعت إليه.

وسارت الجماعة شـوطاً أبعـد فـي هـذا الإتجـاه فتحـدثت عـن القانون : مضـمونه، وكيفيـة تنفيـذه واقـترحت أمـوراً تسـاعد علـى تنفيذه كإصدار مجلة للأحكام وإنشاء مجمـع علمـي للقـانون ودعـت إلى إصلاح بعض العقبات : كنظام المحكمة ورسومها. وبينت صـورة الدسـتور المقـترح وعـالجت بعـض مـواده والصـعوبات الـتي تـواجه تدوينه، وجمعت علماء باكستان لعدة أيام وأقروا المبـادئ الأساسـية التي يمكن أن يقوم الحكم عليها.

وهي إلى جانب اليهود كلهـا خاضـت الانتخابـات كلمـا انعقـدت الانتخابات. وقد أدت في الوقت نفسه خدمات للشـعب الباكسـتاني في مختلف المجالات العلمية والاجتماعية والعمالية.

* * *

ما تقويمنا لهذه الخطوات على ضوء منهج التغيير القرآني؟

وقعت الجماعة في أخطاء وتناقضات منهجية :

<u>أولا : الأخطاء المنهجية :</u>

قرر القرآن أن الدعوة تبدأ من المناداة بعبادة الله وحـده ونبـذ الشرك وليس بالـدعوة إلـى الحكـم بمـا أنـزل اللـه. وسـار الرسـل جميعهم (صلوات الله وسلامه عليهم) على هذا النهج فهتفوا بالنـاس حاكمين ومحكومين أن يفـردوا اللـه فـي العبـادة وينبـذوا الطـاغوت وصارعوه على رسوخ هذه الحقيقة.

وكانت هذه البداية مفصلة أكثر ما يكون في سيرة خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليـه وسـلم. وحيـن عبـدت النفـوس اللـه وحـده – أصـبح حكـم اللـه وحـده النافـذ – ولا يطبـق شـرع اللـه وحـده فـي المجتمع إلا إذا تحققت العبودية لله وحده في النفوس.

حقيقتان تؤدي إحداهما وهي عبودية اللـه وحـده فـي النفـوس إلى ثانيهما وهي حكم الله وحده في المجتمع، والداعية مطلـوب لـه أن ينادي ابتداءً بالشـق الأول مـن المعادلـة وهـو عبـادة اللـه وحـده ويتأكد مـن تحقيقهـا وقـدر اللـه هـو الـي يمضـي الشـق الثـاني مـن المعادلة وهو حكم الله.

لكن الجماعة الإسلامية خالفت هذا النهج القرآني :

لم تبدأ بالدعوة إلى عبادة الله وحـده بـل بـدأت بالـدعوة إلـى الحكم بما أنـزل اللـه،إن هـذه المخالفـة المنهجيـة جعلـت الجماعـة الإسلامية تناقض مع نفسها في تعاملها مع قيادة الرابطة التي عنتهـا هذه الدعوة أكثر من غيرها لأنها التجمع المتنفذ بين المسـلمين قبـل قيام باكستان والحاكم لهم بعد قيامها.

ففي حين قررت ابتعاد تفكيرها القومي عن الإسلام، وأكدت مخالفة سلوكها له في كثير من كلياته وتفصيلاته، ليس هذا فحسب بل إنغماسها في الشهوات وبينت افتتانها بالغرب، ووضحت تناقض أقوالها مع أعمالها وتحدثت عن انهزاميتها أثناء معارك انفصال باكستان عن الهند، في حين قررت كل هذا وغيره ([44]) اتجهت داعية إليها أن تحكم بما أنزل الله ([45]).

فكيف يحكم بما أنزل الله من لم يلتزم أحكام الله في ذاته؟!!! كيف يكون أميناً على كتاب الله من لم تستقر في قلبه معاني وحدنيته؟! كيف ينفذ قوانين الإسلام من سيّره هواه وعبد آلهة شتى؟!

لقد تولد عن هذه المخالفة المنهجية فشل ذريع للجماعة أو بصورة أدق لم تتحق أية نتائج عملية باتجاه الأهداف التي رسمتها وهي تطبيق شرع الله.

ونحن سنحاول أن نستعرض الفشل الذي منيت به في الأسطر القادمة.

* * *

استجابت الرابطة الإسلامية في البداية لضغط الجماعة الإسلامية الذي ولدته من خلال اتصالها بالناس فوافقت على جوهر المطالب التي دعت إليها ونادت بها فصدر قرار المبادئ عن الهيئة التأسيسية في 12 / 3 / 1949 م.

لكن هل التزمت الرابطة هذا القرار؟ هل حرصت على تنفيذه؟

يتحدث مسعود الندوي عن مدى التزام الرابطة بالقرار وتنفيذه فيقول ([46]) : (وحينما صدر هذا القرار التأريخي رجونا ورجت الأمة أن تنقلب طبيعة حالهم ويشرع القوم في إصلاح أحوالهم الفردية والبيئية حتى تلائم حياتهم العملية طبيعة هذه القرار الذي يحتم عليهم أن يستنبطوا قواعد الحكم من معين الكتاب والسنة، ويسيروا دفة الحكم وفق الشريعة).

ويبين استمرارهم في إصدار القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية مع أنه كان المأمول على الأقل – إلغاء القوانين التي سبق أن صدرت فيقول. ([47]).

([44]) انظر الصفحات (5 – 9) من هذا البحث.

([45]) قد يقول قائل إن المقصود بالدعوة إلى الحكم بما أنزل الله الشعب الباكستاني عامة وليس الرابطة وحدها، نرد : وماذا يملك الشعب الباكستاني من الأمر !؟ ومع ذلك فإن الخطأ المنهجي لا ينتفي في هذه الحالة أيضاً، إنما المفروض أن يدعى إلى عبادة الله وحده وتطهير نفسه من عبادة الآلهة المتعددة التي كانت تنتهبه.

([46]) الندوي تاريخ الدعوة الإسلامية في الهند ص 209.

([47]) الندوي تاريخ الدعوة الإسلامية في الهند ص 209.

(وأقل ما كان يؤمل من هؤلاء القوم أن لا يسنوا قوانين جديدة تناقض الشريعة وتخالفها وإن كانت الأمة تطالب بأن لا يتـأخروا فـي إلغـاء القـوانين الفاسـدة الـتي ورثتهـا الأمـة مـن العهـد البريطـاني المشؤوم، لكن القوم مـا أتـوا بشـيء مـن ذلـك ومـا دل شـيء مـن أعمالهم على أنهم غير هازلين أو أنهم يريـدون الجـد وذلـك أنـه كمـا دلت عليهم القرائن ومجريات الحوادث ما كانوا صادقين في أقوالهم وتصرفاتهم).

إذن لم تلتزم الرابطة القرار.

وأبلغ من هذا استمرت الرابطة في إصدار القـوانين المخالفـة للشريعة.

لكـن هـل اسـتفادت الجماعـة الإسـلامية مـن هـذه التجربـة؟ الحقيقة إنهـا لـم تسـتفد لأنهـا اسـتمرت فـي تكـرار أخطائهـا، فهـي استمرت تطالب بوضع دستور إسلامي إلى أن توصلت إليه عـام 56 على الأسس التي أقرت عام 49.

ومما اعترف به الدستور : أن من واجبـات الحكومـة أن تعمـل على إعداد المسلمين لقضاء حياتهم حسب مبادئ الإسلام، وتكييــف أوضاعهم حسب ما يريده الإسلام وتعاليمه وتبذل الجهود لاستئصـال المنكرات والأمور المنهي عنها في الشريعة الإسلامية وقـد الـتزمت الحكومة في ذلك الدستور : بأن تعمـل لسـدبـاب الربـا والفـواحش وأن تقيم في البلاد العدالة الاجتماعية على الأسس الإسلامية.

وكان من المواد الثابتة المستقلة بهذا الستور : أن لا يوضع في المستقبل قانون يخالف الكتاب والسنة وأن تغير بالتدريـج القـوانين الحاضرة حتى تصبح وفق أحكام الإسلام.

وكـان مقـرراً أن تحصـل انتخابـات عـام 1958 علـى أسـاس دستور 56 لكن ثورة عسكرية وقعت عام 1958 بقيادة محمد أيوب خان ([48]) ألغى فيهـا الدسـتور السـابق ووضـع دسـتوراً جديـداً عـان 1962 م كـان خاليـاً مـن المـواد الإسـلامية المـذكورة فـي دسـتور 1956.

أما الجماعة فقد حُلّت في هذه الفترة لكنها استأنفت نشـاطها عام 1964 م بعد صدور قرار من المحكمة العليا لصالحها، لكنها هل استفادت من تجربتها السابقة مع الرابطة؟

الجواب : لا : لأنها خاضت معركة الدستور على أساس أن تعيد إليه المواد التي أسقطها أيوب خان ونجحت فيما قصدته، إذ أضـيفت إليه المواد الإسلامية التي كانت موجودة فـي دسـتور 1956 م لكـن بعد إدال بعض التعديلات عليها كما أضيفت إليـه بـاب مـواد الحقـوق الأساسية مع بعض القيود والحواجز. ثم اضطربت أحوال أيوب خـان الداخلية مما اضطره إلى عقد مـؤتمر مائـدة مسـتديرة مـع أحـزاب

---

[48]() وزعت منشورات من الجماعة الإسلامية تتحدث عن أيـوب خـان بـأنه كـان يفكـر فـي أوضاع باكستان وهو يحتسي الخمرة مع رهط منز زملائه.

المعارضة، وسلّم بعض مطالبها بإدخال تعديلات مستعجلة في دستور 1962 م عن طريق البرلمان المركزي.

لكن أيوب خان أزيح عن الحكم وجاء يحي خان وأحبط المؤتمر المذكور وأعلن الأحكام العرفية في آذار 1969 م وأصر على وضع دستور جديد بعد أن ألغى الدستور الساقب ولم يأبه للرأي اذي دعاه إلى بعث دستور 1956 م.

هذا درس آخر، لكن هل استفادت الجماعة الإسلامية منه؟!

لا. إنها لم تستفد بدليل أنها استمرت بنفس مسيرتها السابقة. ولنر.

فقد أجر يحي خان انتخابات برلمانية في نهاية 1970 م نال حزب مجيب الرحمن أغلبية المقاعد في باكستان الشرقية، وحزب ذولفقار علي بوتو في باكستان الغربية وحصلت الجماعة الإسلامية على أربعة مقاعد، ثم وقعت الكارثة بانفصال باكستان الشرقية عن الغربية بعد تدخل الهند ومساعدتها.

وقد استبد بوتو بحكم باكستان الغربية ثم أعلن عن إجراء انتخابات في آذار 1977 م بعد أن قدمها عن موعدها المحدد، وقد فاز حزبه بالأغلبية المطلقة وخسرت المعارضة التي تشكل الجماعة الإسلامية أحد أحزابها الانتخابات.

واتهمت بوتو بتزويرها ونزلت إلى الشارع تصارعه وتطالب بإعادة الانتخابات وبدأت مفاوضات بين بوتو والمعارضة حول الخروج من هذا المأزق ولكنه لم يتم التفاهم مما اضطر الجيش إلى استلام السلطة ثانية بقيادة رئيس أركانه في نهاية الشهر السادس من عام 1977 م في بداية مجهولة ما نظن أنها أفضل من سابقاتها.

* * *

إذن نلحظ من العرض السابق أن المحصلة العملية لكل جهود الجماعة الإسلامية كانت صفراً.

فكما توصلت الجماعة الإسلامية إلى قرار جاء طرف حاكم فألغى كل ما توصلت إليه ثم تعود إلى البداية نفسها لتنتهي النهاية نفسها، بدأت الجماعة بالحصول على قرار المبادئ لنك الرابطة جعلته أخيراً حبراً على ورق توصلت إلى دستور 1956 فألغاه أيوب خان بانقلاب عسكري 1958 م. عدلت دستور 1962 م الذي وضعه أيوب خان في مؤتمر مادة مستديرة مع سبعة أحزاب لكن يحي خان ألغى الدستور المعدل وفرض الأحكام العرفية وأصر على وضع دستور جديد ثم ما كادت أحزاب المعارضة ومن ضمنها الجماعة أن تتوصل إلى اتفاق مع علي بوتو بخصوص انتخابات آذار 1977 م حتى قام الجنرال ضياء الحق بانقلاب عسكري في بداية مجهولة لن تكن يقيناً خيراً من سابقتها. إذن لم تصل الجماعة الإسلامية إلى

شيء خلال ثلاثين عاماً. وأكدت هذه الحصيلة على ضرورة التقيد بمنهج التغيير القرآني.

ولنأخذ الوجه المقابل :

لو أن الجماعة تقيدت بمنهج التغيير القرآني ودعت الناس : حامكين ومحكومين إلى عبادة الله وحده وركزت على هذه الدعوة، ووقفت عندها كما وقف الأنبياء جميعهم صلوات الله عليهم وسلامه وقفت في مدى الاستجابة لها. فالنتائج ستكون مختلفة حتماً. فإن حدث إفراد في عبادةالله أو إشراك فستكون ثمار ذلك واضحة في الحالتين في وقع الحياة. وتبني الجماعة حينئذٍ خطواتها التالية في تطبيق النصوص على نفوس امتلأت بحقيقة التوحيد ليس على نصوص يحرسها لصوص كما وقع في تجربة الجماعة.

ثانيا : التناقضات المنهجية :

قامت باكستان على أساسين : الفكرة القومية أو الإسلام الجغرافي والنظام الديمقراطي. وقد حلل أبو الأعلى المودودي الأساسين تحليلا رائعا ورفضهما قبل أن تقوم باكستان واعتبرهما مخالفين للإسلام.

ويفترض أن يرفض أبو الأعلى المودودي انطلاقاً من التحليل السابق – النظام القومي الديمقراطي في باكستان – وقيامها ويسعى إلى تهديمه لإقامة نظام إسلامي مكانه.

لكن الموقف العملي الذي اتخذه لا يوازي التقويم النظري ولا يتمشى معه. بل يسير في خط مناقض له. يتمثل في الحرص على النظام القومي الباكستاني والدعوة له والمحافظة عليه.

ويمكن أن نورد الشواهد التالية التي تؤكد صحة الحكم الذي أوردناه : -

تعتقد الجماعة الإسلامية أن الوسيلة الوحيدة للتغيير في باكستان هي الانتخاب فقد جاء في نشرة صادرة منها حددت أهدافها ووسائلها : ([49]).

(أما كيف يتأتى هذا التغيير؟ ليس له من سبيل في نظام ديمقراطي إلاّ السعي في الانتخابات وذلك أن نربي الرأي العام في البلاد وننشر الوعي السياسي الصحيح، وتغيير مقاييس الناس في الانتخاب لممثليهم في المجالس النيابية، ونصلح طرق الانتخاب، ونطهرها من اللصوصية والغش والتزوير ثم تسلم مقاليد الحكم والسلطة إلى رجال صالحين يحبون ويقدرون أن ينهضوا بصرح نظام البلاد على أسس إسلامية وهدي الكتاب والسنة).

* * *

---

[49] () المودودي : نحو ثورة سلمية (ص 105) فقرة أهداف الجماعة ورسائلها.

وقد صرح الأمين العام للجماعة فقال ([50]) : (والجماعة الإسلامية تؤمن بأن التغيير يجب أن يأتي بأساليب الديمقراطية).

حصرت الجماعة إذن التغيير بوسيلة الإنتخاب.

(لكن، هل يمكن أن تؤدي وسيلة الانتخاب إلى تغيير نظام ديمقراطي بنظام إسلامي؟! فلندع التاريخ يشهد على هذه الوسيلة).

لم تولد ممارسة الشعوب الديمقراطية منذ الثورة الفرنسية إلى الآن نظاماً بديلاً.

* * *

إن أقصى ما يمكن أن توصل إليه الانتخابات نم تغيير هي أن تستبدل حزباً بحزب آخر كما يقع في انجلترا حينما يحل المحافظون محل العمال أو العكس مع المحافظة على النظام الديمقرطي وتحت سقفه وبمظلته.

وهو أمر طبيعي أن تتكامل وسائل النظام التي يفرزها مع كل النظام للمحافظة عليه وإبقائه، من أين جاء إصرار الجماعة على اعتماد الانتخاب وسيلة وحيدة للتغيير؟!

جاء من استهدافها إقامة نظام إسلامي مع المحافظة على النظام الديمقراطي في باكستان.

وهو أمر يناقض سنن المجتمعات في التغيير فلا بد من ترافق عمليتي الهدم والبناء. هدم النظام الديمقراطي وإقامة نظام إسلامي وهذا ما كانت تخشاه الجماعة الإسلامية. ([51])

<u>ثانياً :-</u>

خاطب أبو الأعلى حشداً من الشباب في الحج عام 1963 م فقال لهم : ([52])

(وأود أن أوجه لكم نصيحة في الختام هي : " ألا تقوموا بعمل جمعيات سرية لتحقيق الأهداف وأن تتحاشوا استخدام العنف والسلاح لتغغير الأوضاع، لأن هذا أيضاً نوع من الاستعجال الذي لا يجدي شيئاً ومحاولة للوصول إلى الهدف بأقصر طريق. إن هذه الطريقة هي أسوأ عاقبة وأكثر ضرراً من كل صورة أخرى. وإن الانقلاب الصحيح السليم قد حصل في الماضي وسيحصل كذلك في

([50]) المجتمع – عدد 361 الصادر في 2 / 8 / 1977 م.

([51]) أن تكون أحداث بنغلادش منعطفاً في وسائل عمل الجماعة لأن انفصال بنغلادش كان منعطفاً في تاريخ باكستان من جهة، ولأن لاشن الذي قدمته في هذا الانفصال كان خالياً جداً من جهة ثانية. لكن الواقع يدل على أن الجماعة لم تستمد من هذا المنعطف شيئاً بدليل عودتها إلى لعبة الانتخابات في 1977 م في مواجهة بوتو ثم خسراتها مع المعارضة في هذه الانتخابات وقفزها الجيش ثانية في بداية مجهولة.

([52]) المودودي نحو ثورة إسلامية ص 97.

المستقبل بجمعيات علنية يكون نشاطها واضحاً وضوه الشمس في رابعة النهار).

وقد نقلت المجتمع ([53]) تصريحاً للأمين العام للجماعة الإسلامية قال فيه :

(ولكني أريد أن أوؤكد بأن واجب الجماعة هو تغيير مجرى التفكير في الأمة حتى يتم إقامة شريعة الله في البلاد لا على أساس القوة لأن ما أخذ بقوة النار سيهزم بقوة النار علماً بأنه ليس لدينا قوة نيران والذين لهم هذه القوة ليسوا معنا وهم طبعاً يريدون القوة لإشباع أغراضهم الشخصية الذاتية).

إذا وافقنا أبا الأعلى على عدم الاستعجال في أي حال من الأحوال وأبعدنا الأمور الشخصية الذاتية نجد الجماعة دعت إلى أمرين :

الأول : عدم اللجوء إلى السرية في العمل الإسلامي.

الثاني : عدم اللجوء إلى القوة في مواجهة الخصم.

* * *

بالنسبة للأمر الأول نسأل أبا الأعلى : هل هناك نص شرعي من قرآن أو حديث؟ ألم تكن دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم سرية في فترة من فتراتها؟ إذن لم ينكر أبو الأعلى على الآخرين لجوءهم إلى تلك الوسيلة التي فعلها الرسول صلى الله عليه وسلم؟ أو ليس الأقرب إلى صورة الدعوة النموذجية التي قدمها لنا الرسول صلى الله عليه وسلم في سيرته، أن تكون هناك فترة سرية في أية دعوة إسلامية تنشد التغيير؟

بالنسبة للأمر الثاني : نسأل أيضاً : ألم ينكر أبو الأعلى المودودي على الدعاة لجوءهم إلى الجهاد المادي؟ ([54]) لا أريد أن أعرض نصوص الجهاد التي تقر أنه ماض إلى يوم القيامة ! لكن أسأل هل سالم اليهود والوثنيون والنصارى دعاة الإسلام حتى نستنكر لجوئهم إلى الجهاد؟ أو قل بشكل أدق : كيف تصرفت جماعته أثناء الاجتياح الهندي لباكستان الشرقية؟

ألم تُشكل كتائب الشمس ([55]) والبدر التي قاتلت العدو الوثني. لا شك أن تصرفهم ها طبيعي ومشروع.

إذن قامت الجماعة الإسلامية بما استنكره أبو الأعلى على دعاة الإسلام الآخرين مع فارق واحد هو أن الجماعة الإسلامية لم تعد للأمر عدته في حين أن الدعاة الآخرين حسبوا للأمر حسابه وأعدوا له عدته.

---

[53] المجتمع عدد 391 الصادر في 2 / 8 / 1977 م.
[54] الدعاة الذين يستنكر أبو الأعلى جهادهم القتالي : حسن البنا وسيد قطب.
[55] المجتمع عدد 348 : 3 / 5 / 77 / ص 17.

وقد سارت الجماعة على هذا النهج طوال فترتها الماضية، ومن حرص على العلنية وعدم اللجوء إلى القوة والجهاد. بل واستنكار عمل الذين لجأوا لهذه الوسيلة.

والسؤال الآن : لما كان هذا المسلك؟؟ ولم هذا الحرص على العلنية والمسالمة؟

لأن الجماعة تريد أن تقيم نظام الإسلام مع محافظتها على القوانين المعمول بها في النظام الباكستاني الديمقراطي التي لا تسمح بسرية التنظيمات ولا بلجوئها إلى الإعداد المادي. لكن هل يعقل أن يشرع نظام ما يهدم نفسه؟!

جاء في البيان الانتخابي الذي أدره مجلس شورى الجماعة الإسلامية عام 1970 م جاء فيه : (ونظراً لكل ذلك فإن الجماعة الإسلامية تريد إصلاح نظام الحكم في باكستان بأساليب سلمية وطرق ديمقراطية وترمي إلى جعل باكستان دولة ديمقراطية بمعنى الكلمة لا يستطيع أن يحكمها إلا من تستند إليه الجماهير أزمة الحكم بإرادتها الحرة بواسطة الانتخابات، وإذا أرادت الجماهير إبعاد عن الحكم استطاعت أن تفعل ذلك بشهولة وبوساطة الانتخابات ([56])).

ةقد جاء في فقرة ثانية تحت عنوان (المبادئ العامة) ما يلي : -

(وعندها لا يمكن أن يقوم في باكستان نظام ديمقراطي متين الدعائم عميق الجذور إذا لم يلتق كافة عناصر الوطن بإخلاص وأمانة على المبادئ الستة وتتعهد بالتمسك بأهدافها ووضعها موضع التنفيذ).

ومنها لا يمنح لأي حزب الحق في أن يدخل الانتخابات إذا كان هذا الحزب لا يؤمن بأساس باكستان الإسلامي أو يريد إقامة نظام غير النظام الديمقراطي أو يحارب وحدة باكستان وسلامة كيانها ([57]).

وقد جاء في البيان الانتخابي الذي صدر عام 77 تحت عنوان الأهداف التي تسعى إليها الجماعة الإسلامية : (إقامة حكم ديمقراطي في البلاد بحيث يتمكن جميع المواطنين من إدارة شؤون البلاد ويتمكنون من انتخاب وإزالة الحكومة حتى تمحى الدكتاتورية من البلاد وإلى الأبد) ([58]).

وقد صرح أبو الأعلى المودودي في مقابلة معه حول مواقف المعارضة إثر اجتياح بوتو وحزبه في انتخابات آذار 77 صرح وقال :

([56]) البيان الانتخابي ص 71 إصدار جمعية الإصلاح الإجتماعي – الكويت.
([57]) المصدر السابق ص 15.
([58]) المجتمع عدد 349 ص 28، 10 / 5 / 77.

(قلنا لهم أي للمعارضة – إذا اتفقتم على إقامة الحكم الإسلامي في هذا البلد وإقامة الحكم الديمقراطي فاتفقوا معنا، فأتفق الأحزاب التسعة) ([59]).

أن تستفيد الجماعة الإسلامية من الجو الديمقراطي في الدعوة إلى الإسلام فهو أمر مقبول لكن أن تجعل الديمقراطية هدفاً لها تحافظ عليه وتعرضه على الآخرين فهو العجب العجاب الذي لا يناقض الشرع فحسب بل يناقض أيضاً ما خطه مداد أبي الأعلى في الديمقراطية).

فمتى كانت الديمقراطية هدفاً يدعو ويسعى إليه المسلم؟

أليست الديمقراطية : حاكمية الجماهير، كما عرضها أبو الأعلى؟

مرة ثانية إن لعجب عجاب لا يكاد ينتهي كيف وقعت الجماعة في مثل هذا التناقض؟!

تقرر الجماعة مخالفة الديمقراطية للإسلام، ثم تدعمها وتدافع عنها وتدعو الآخرين لها !!

بم تفسر هذا التناقض؟

لا نجد تفسيراً له إلا في التوهم أن نظام الشرك يمكن أن يفرز نظام التوحيد.

<u>رابعاً :-</u>

يدعو أبو الأعلى قادة العالم الإسلامي إلى استعادة الحياة الديمقراطية النزيهة ويعتبرها أحد عوامل النجاة فيقول :

(نعم إذا عاد إلى القادة الذين يملكون أزمة الحكم في العالم الإسلامي رشدهم قبل فوات الأوان وعملوا لاستعادة الحياة الديمقراطية النزيهة فيه ورجع أمر انتخاب أهل الحكم إلى الجماهير لتنتخب من تشاء وتلغي مقاليد الحكم إلى من تحب ومن تحب بإرادتها الحرة، ووضعت أنظمة السياسة والاقتصاد والتعليم نمسجمة مع مبادئ الإسلام وأهدافه وحضارته، فإني على يقين أن الشعوب الإسلامية سرعان ما تتحول إلى قوة كبيرة في العالم، بل تمتلك ميزان القوة في المجالات الأممية وتكون لها الكلمة الحاسمة) ([60]).

يذكر أبو الأعلى أن المخرج من أزمة العالم الإسلامية بعد عودة الرشد للحكام (وهيهات أن يعود !) يكون باستعادة الحياة الديمقراطية النزيهة وعملية الانتخاب النزيهة مع تطبيق مبادئ

---

[59] المجتمع عدد 358 ص 12 – 12 / 7 / 77.
[60] المودودي : الإسلام اليوم (ص 6).

الإسلام ! والسؤال الآن هل هناك ديمقراطية نزيهة وأخرى غير نزيهة؟ ما أظن ذلك.

هناك ديمقراطية عرفنا أصولها وشكلها في الغرب، وهل يمكن أن تفرز الانتخابات في تلك الجماهير حكاماً أفضل منها؟ ما أظن ذلك.

لأنه سنة الله في كونه (إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ).

وهل تطبيق مبادئ الإسلام في مثل هذا الواقع تلك الجماهير ستحل مشكلتها ([61])؟ وما أظن ذلك. بل سيشوه تلك المبادئ.

لأن المنطلق لتطبيق تلك المبادئ هو الإنسان بعقيدته وسلوكه ثم تأتي المبادئ والسياسة والتعليم مكملة لما يحتاجه ويطلبه.

مرة ثانية وثالثة إنه لعجب لا يكاد ينتهي كيف يدعو أبو الأعلى الحكام المسلمين إلى تطبيق الديمقراطية؟!

وضح أمامنا الآن من الشواهد السابقة أن الجماعة تقيدت بالنظام الديمقراطي الباكستاني وحافظت عليه ودعت إليه أحياناً مع أن أبا الأعلى المودودي هاجم النظام الديمقراطي في مرحلة سابقة، واعتبره مخالفاً للإسلام.

من أين جاء هذا التناقض في سير الجماعة؟

جاء من تخيلها أن النظام الديمقراطي يمكن أن يفرز نظاماً إسلامياً.

لنر شهادة التاريخ : هل أفرز أي نظام وليس النظام الديمقراطي وحده نقيضه بمحض إرادته؟ هل أفرز النظام الرأسمالي نظاما شيوعياً خلال الحقبة المعاصرة؟

أليست الأساليب والقوانين التي يفرزها أي نظام القصد منها تدعيمه وتقويته في وجه خصومه؟

إذن كيف نتوقع من النظام الديمقراطي أن يفرز نظاماً إسلامياً؟هل يمكن أن يولد نظام شرك نظام التوحيد؟! لا. لا يمكن.

لا بد من أجل إقامة نظام توحيد من هدم نظام الشرك أولاً.

صحيح أن عملية الهدم تكلف دماء كثيرة لأنها تعني مقارعة ومصادمة أتباعه.

---

[61] أوضح مثال على ذلك : الإعلان عن تطبيق بعض مبادئ الشرع في ليبيا كأحكام الزكاة وبعض أحكام الحدود.

لكنها سنة الله في التغير (فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَنْ تَجِـدَ لِسُنَّة اللَّهِ تَحْوِيلاً).

وعلينا أن نلتزم سنة الله من أجل تحقيق منهج الله.

تم تنـزيل هذه المادة من منبر التوحيد والجهاد

http://www.tawhed.ws
http://www.almaqdese.com
http://www.alsunnah.info